

دعوات لدمج الكتب الدينية السعودية للحد من انتشار الفكر "الداعشي"



شغلت المطالبات المتعددة لدمج الكتب الدينية في السعودية الرأي العام، وذلك بسبب الاتهامات الموجهة للرياض بتفعيل الإرهاب عبر نشر الفكر الوهابي التكفيري.

تقرير: سناه ابراهيم

في وقت تتلقى السعودية موجة اتهامات بدعمها للفكر الإرهابي، وتوجه أصابع الإتهام إلى المناهج التعليمية في الرياض بأنها تتسبب بتوليد الفكر المتطرف، عصفت موجة من التباينات في المواقف مع انطلاق دعوة لدمج الكتب الإسلامية ضمن كتاب واحد يخزل المواد الأربع التي تدرّس في مراحل التعليم الثانوي وذلك مع ادعاءات رؤية محمد بن سلمان ولی العهد السعودي التي تسعى إلى الانفتاح، وبين مؤيد وعارض انقسم السعوديون في الدعوة إلى دمج الكتب الدينية، نظراً لتأثيرها على صناعة "الفكر الداعشي" عبر ما تتضمنه من مفارقات في قتل الكفار وعقوبة السجن وغيرها من النقاط التي تكون في موضع تساؤلات واستفسارات.

مراقبون أشاروا إلى أن عصر الانفتاح، والترفيه، ورؤى 2030، وتوجهات العلمانية المُنطرة في الرياض، بدأت تترك آثارها على السعوديين، بكافة توجهاتهم، وأفكارهم، سلفيين كانوا، أو وهابيين، أم ليبراليين، لافتين إلى وجود من يؤيد الانسلاخ عن ضوابط الشريعة الصارمة، وفق تعبيرهم، وأضافوا أن هناك من يُحذّر من مغبة اتباع ما يسمونه "أهواء الكفار".

وتحت وسم "دمج الكتب الإسلامية"، اشتعل جدل بين المفردین، عنوانه "تأثير كتب المدرسة وتحديداً الدينية، في صناعة الفكر "الداعشي"، أو تحويل المُتدینين إلى مُلحدین، ضمن منظومة سياسية دينية

حاكمت البلاد منذ أكثر من 80 عاماً.

ودعا البعض إلى دمج الكتب التي تدرس ضمن 4 مواد وهي التوحيد، الفقه، التفسير، الحديث، بالإضافة إلى مادة القرآن. وفي المرحلة المتوسطة والثانوية، تُدرّس التربية الإسلامية في كتاب واحد، وكذلك يطبق الدمج على باقي المراحل الدراسية.

ولفت متابعون إلى أن وزارة التعليم السعودية، استمررت في تدريس مَناهجها الدينية المصّارمة حتى العام 2005 ، وبدأت تدريجياً في تخفيف حدّة المناهج الدينية، بناءً على تعليمات أمريكية، للحد من الأفكار المُتطرّفة، ومحاربة الفكر الوهابي.